الفساد الإداريّ والماليّ وأثاره السلبية على مؤسسة الدول

Lutfi Muhammad Zain[1], Hasnizam Hashim[2]

[1] محاضر متقدم، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. lutfi@usim.edu.my

[2] محاضر متقدم، كلية الشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. hasnizam@usim.edu.my

ملخص

ظاهرة الفساد المالي والإداري ليست وليدة اليوم وليست مرتبطة بزمان أو مكان معينين، فهو آفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء تلك المتقدمة منها والنامية، وهي ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعا عالميا. ولم يقتصر الفساد على مجتمعات وأنظمة أقتصادية معينة دون الأخرى، بل تعاني منه وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات وبدرجات متفاوتة. ولهذه الظاهرة اثر سلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلد عبر العقود. ويهدف هذا البحث إلى توضيح مفهوم الفساد الإداري والمالي. ومناقشته وبيان اثار الفساد الإداري و المالي على المجتمع. وقد اهتم الدين الاسلامي الحنيف في محاربة هذه الافه الخطيرة ونرى هناك العديد من الآيات القرآنية التي أكدت على محاربة الفساد،كما أن الامام علي (عليه السلام) أكد على محاربة الفساد والمفسدين وكيفية اتخاذ التدابير الازمه للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الفساد المالي، الآثار السلبية.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة إحدى معضلات العصر الحالي التي يعاني منها كثير من دول العالم. ونتيجة لذلك، سيؤدي إلى عرقله جهود الإصلاح ويقوض القواعد الرسمية وأنظمة العمل. وانتشار البطالة المستترة، وقد ينتج عنه فقدان العقل والحكمة في اتخاذ القرار. وبسبب كثرة قضايا الفساد في الإدارة المالية، نجد أن العديد من الدول تعمل جاهدة للقضاء على الفساد بأشكاله المختلفة.

وظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية عالمية تقلق المجتمعات وذلك لعظم الأثر الذي يتركه إذ يعد الفساد الإداري والمالي هو احد صور الاستغلال المفرط للثروات والذي ادى الى تفاقم

المشاكل في العديد من الدول حيث هناك رؤية على الصعيد الدولي مفادها أن انتشار الفساد يؤثر سلبا على امن الدول واستقرارها بعدما اصبحت حالات الفساد تتمثل بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءا لا يستهان به من ثروات الدول وخاصة النامية ومواردها مما يهدد بشكل خاص استقرارها السياسي ومشاريعها التنموية.

لذلك، نحن ندرك أن مشكلة الفساد في الإدارة والتمويل هي مشكلة خطيرة وإحدى القضايا الرئيسية للباحثين لإجراء البحوث. ومن خلال هذه الدراسة، يمكننا التحقق ما هو الفساد الإداري والفساد المالي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا إيجاد عدة حلول للقضاء على الفساد سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وتعد قضايا الفساد أحدى المشكلات الرئيسية التي يواجهها المجتمع، وأصبحت تتصدر المشهدين المحلي والدولي في السنوات الأخيرة نظرا لتشابك خيوطها مع كثير من القضايا الأخرى، وتفاقمها بدرجة لم يسبق لها مثيلا من قبل، الأمر الذي يهدد مسيرة العالم ومستقبله.

أسباب الفساد الإداري والمالي

هناك عدة أسباب للفساد منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ,لذا تم تقسيمه إلى ثلاث فروع,الأول تناول الأسباب السياسية ,والثاني الأسباب الاقتصادية ,والثالث الأسباب الاجتماعية، وهي الأتي[1]:

الفرع الأول :الأسباب السياسية

أولا :وتعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب إلى الولاءات الجزئية والتي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية دون المصلحة العامة، حيث يتم التأثير على القرارات الإدارية من خلال الانتماءات السياسية وبالتالي سيشكل ذلك تكتل لتحقيق مصالح فئات معينة، وعدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية،كما إن ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة والذي يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمال، كما أن تغيير

[1] عباس، محمد علي. 2016. ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام2003. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية. ص745-748.

الأنظمة السياسية بعوامل عديدة والذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد المالي الإداري.

ثانيا :مناصرة الولاءات، ويتمثل بالنهب الواسع للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات غير موضوعية، وتحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعاوى مختلفة، وضياع في موارد الموازنة الحكومية، ورفع قيمة الخدمات التي يفترضأن تقدمها الحكومة لأسباب سياسية، وارتفاع مرتبات أعضاء القوى السياسية المسيطرين على مواقع المسؤولية.كذلك فقد تصدر السلطة السياسية تشريعات لخدمة شرائح معينة، أو لخدمة أشخاص معينين، أو لتسهيل أمرها، كما قد تلغى هذه التشريعات بعد تحقق أهدافها، وقد تكون مستمرة.

ثالثا :ضعف السلطة القضائية: تعتبر السلطة القضائية من أهم أركان الديمقراطية لأنها تساعد على ضمان المساءلة والقابلية للمحاسبة وحماية حقوق المواطن ،لكن الملاحظ أن هذه السلطة في الدول النامية تعمل تحت إشراف الحكومة، ويعتبر القضاة من موظفي الدولة ويخضعون لسلطة وزير العدل،الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء، مما يسمح للنفوذ الموالى للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية وبالتالي تنخفض قابلية الحكومة للمساءلة وينفتح المجال أمام ممارسات الفساد ,ففي معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية استقلالية للقضاء عن عمل وأداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعاداً أوسع فعالية للحكومة.

رابعا :ضعف حرية نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وأجهزة المراجعة والحريات المدنية وحرية الصحافة،مما يجعل مفهوم القابلية للمساءلة غاية لا تدرك في المجتمعات التي لا تتمتع بالديمقراطية.

خامسا :هناك عامل آخر يمكن أن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد متمثل بقلة الوعي (الوعي السياسي) وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة. وهو أمر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة لإدارة شؤون الدولة.

الفرع الثاني :الأسباب الاقتصادية.

تعد العوامل الاقتصادية من أهم الأسباب الرئيسية في تفشي ظاهرة الفساد الإداري ,ومن هذه الأسباب هي أولا : فالنقصفي مدخولات الإفراد إلى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة من جراء عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الأجور والرواتب وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الإجمالي وتحقيق التوازن

بين مستلزمات المعيشة ومستويات الأجور ,سبب مهم في زيادة ميول بعض الأفراد إلى تحقيق مدخولات إضافية من خلال طرق غير مشروعة، إذ قد يكون الفرد مضطرا لهذا العمل لزيادة مدخولاته من خلال الانخراط في جوانب الفساد المالي والإداري لتغطية تكاليف المعيشة،كما إن حالات التضخم وارتفاع الأسعار أسباب أخرى تنعكس على مدخولات الإفراد وتزيد من الأعباء المعاشية للفرد.

ثانيا :ارتفاع مستويات التضخم الناجمة عن إتباع سياسات مالية خاطئة أو انخفاض الناتج القومي الإجمالي من جراء إنفاق الدولة على قطاعات غير منتجة أو زيادة الإنفاق العام بمستويات اعلي من المستويات الطبيعية أو موازنة الدولة غير الصحيحة) إعطاء قطاعات غير مهمة تخصيصات كبيرة والعكس بالعكس صحيح (أو عدم توازن ميزان المدفوعات، هذه كلها أسباب سينعكس على القدرة المعيشية للفرد وستشكل الأرضية المناسبة لموظفي القطاع العام والخاص لارتكاب الفساد.

ثالثا :غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة ذلك أن اغلب العمليات الاقتصادية هي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة أو ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعاً، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع وبالتالي على عملية الإنتاج، وهو ما سينعكس بصورة أو بأخرى على مستوى وبنية الاقتصاد الوطني.

رابعا :أن مستوى الجهل والتخلف والبطالة يشكل عامل حاسم في تفشي ظاهرة الفساد ذلك أن قلة الوعي الحضاري ظلت ملازمة أو ملتزمة بالرشوة.

خامسا :ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية وخاصة تلك التي تتطلب نفقات ومصاريف كبيرة تغري الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة.

سادسا :عدم استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، إذا أن وجود نظام قانوني وضريبي عادل وفاعل إضافة إلى وجود حكومة قادرة على تطبيق القوانين يؤثر على قيام هذه المؤسسات بالمهام الموكلة إليها بشكل فاعل يحد من انتشار الفساد، أما في حالة فشلها في تأدية وظائفها فقد يدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى أساليب غير قانونية لرشوة المسؤولين الحكوميين لإنجاز أعمالهم.

الفرع الثالث :الأسباب الاجتماعية

أولا :تأثير القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية للمجتمع ومدى تمسك الإفراد بها وتأثرهم ومدى القدرة على نقلها إلى داخل المنظمة التي يعملون فيها، فوجود اطر أخلاقية لسلوكيات الإفراد في المجتمع ستكون بمثابة الموانع أو المصدات ضد الانحراف أو الانسياق نحو اطر ضعيفة وهشة ممثلة بالفساد الإداري وهذا من شانه أن يؤدي إلى منع انتشار حالات الفساد، وقد أشارت بعضالدراسات إلى تأثير الدين على الفساد الإداري فالمجتمعات التي يكون فيها تأثير المد الديني واضح اقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى. أما في أطار الهيكل الجنسي للسكان وجد أن المرأة اقل ميلا للفساد من الرجل.وقد يكون ذلك بسبب المسؤولية الاجتماعية الملقاة على الرجل في تحمله الأوزار العائلية وغيرها من المسؤوليات.

ثانيا :غياب الشفافية : فالمجتمعات غير الديمقراطية معروفة بكونها بيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها وتخضعه لرقابتها،ولا تسمح الحكومات بنشر معلومات غير تلك التي توافق عليها وتخدم مصالحها، وبالتالي فان ذلك يسهل على بعض المسؤولين من التلاعب بالقوانين التي تسهل عليهم اخذ الرشاوى وعقد الصفقات المشبوهة.

ثالثا :أسباب تربوية وسلوكية وهي عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الأطفال مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة , كما أن لنمط العلاقات والأعراف بين أفراد المجتمع تأثير كبيرا فكلما كانت الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة قوية كلما ازداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة.

رابعا :وقد يكون الفساد لأسباب فردية مثل الطبيعة الشخصية للفرد والقيم الأخلاقية التي يحملها الفرد والتي اكتسبها أصلا من المجتمع الذي يعيش فيه من خلال العادات والتقاليد التي يحملها هذا المجتمع, فالطمع وسواه من الأمراض النفسية هي أسباب فردية بحتة غالبا ما يكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش فيها وهذه تدفع الفرد إلى ارتكاب انحرافات معينة وقد أثبتت بعض الدراسات وجود صلة بين جرائم الفساد وبعضالخصائص الشخصية لمرتكبيها مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والبيئة التي يعيش فيها.

خامسا :اختيار الموظف واستخدامه خارج الضوابط التي تؤهله لمسؤوليته وكفاءته بالمقارنة مع العمل المسند إليه ودخول عنصر المحاباة من اجل قرابة أو مصلحة مشتركة ونحو ذلك من الأسباب الخفية. إن أسباب الفساد كثيرة

ومتنوعة وليس بالإمكان حصرها لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وذلك لتنوع هذه الظاهرة واختلافها من مجتمع إلى أخر، وحسب ظروف كل مجتمع من المجتمعات ,ولكن الشيء المتفق عليه هو ضعف النظام الإداري وانعدام الرقابة على الإدارة العامة في أي بلد يتهيأ فيها مناخ جيد لنمو وتجذر الفساد.

طرق علاج الفساد الإداري والمالي

إن ظاهرة الفساد جريمة تتعلق بكل قيم الحياة ونظمها وان تأثيراتها متشعبة، لهذا نجد إن مكافحتها والحد منها تستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء كأفراد أو مؤسسات أو كدولة أو منظمات محلية واقليمة وعالمية. كما إنها بحاجة إلى مجموعة من التشريعات والضوابط ونظم الرقابة الفعالة ، فضلا عن التربية الأخلاقية والشعور بالمسؤولية اتجاه الله سبحنه وتعالى والنفس والمجتمع. كما قال م.د هند محمود حميد قي مقاله الفساد، تعريفه وخصائصه، أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته[1]، هناك مجموعة من الإجراءات التي تساعد على مكافحة ظاهرة الفساد. أولا، إيجاد استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية المتقدمة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تضمن العناصر الخاصة بمكافحة الفساد كجزء مكمل لبرامجها. وتتمثل هذه الإستراتيجية بالقبول الاجتماعي والاقتصادي لكافة شرائح المجتمع، ويتم ذلك عبر نشر هذه الإستراتيجية في الإعلام بكافة وسائله، ومتابعة رأي أفراد المجتمع عنها عبر إجراء بحوث استقصائية عن أرائهم لإدخال أي تعديلات قد تكون مهمة لإعادة صياغة الإستراتيجية لضمان تفعليها باتجاه يخدم الدولة والمجتمع معا في جهدها المشترك لمواجهة الفساد. ويجب أن تكون موضع التزام الجميع (الحكومة، البرلمان، المعارضة، النخبة العلمية) من خلال الاشتراك الفعلي للجميع كل حسب مجاله في صياغتها بحيث تكون موضع إجماع وطني عند التطبي.

وثانيا، اعتماد الشفافية وهي واحدة من أهم الوسائل لاتخاذ القرارات المناسبة، بحيث تكون كل المرافق والمؤسسات التي تدير الشأن العام شفافة تعكس كل ما يجري داخلها، حتى الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني يجب أن تكون كل الحقائق معروفة ومتاحة للبحث والمساءلة والنقاش. وثالثا، إعطاء حريات وحقوق اكبر وأوسع لوسائل الإعلام للكشف عن جرائم الفساد والمفسدين، بشرط أن تكون اتهاماتها لأي طرف يمثل هذه الجرائم

[1] هند، محمود حميد. الفساد :تعريفه وخصائصه، أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته. مجلة العلوم السياسية. ص 397.

مصحوبة وبشكل حتمي ومؤكد بالأدلة الثبوتية الكافية وفقا لإحكام القانون[1]. ثم، تشريع قوانين جديدة قابلة للتفعيل، أي لان تكون قوانين قابلة للتأثير في حياة المجتمع عبر الالتزام والقناعة التامين بتطبيقها، وان تكون جزءا فعالا في مكافحة الفساد وفي الميادين المتعلقة بحياة المجتمع من جهة وعلاقة المجتمع بالدولة من جهة ثانية[2].

بعد ذلك، لابد من البحث عن آليات متطورة لمكافحة الفساد وتطويقه وتصفية تبعاته على المدى القصير والمدى البعيد وفقاً لسلم الأوليات. ويرى بعض خصوم الفساد ومعارضيه بأن المدخل لمكافحة الفساد في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستقلة، بينما يشدد البعض الآخر على أحلال الولاء للدولة والأمة محل العلاقات العشائرية والقبلية والمذهبية لمواجهة الفساد الإداري والسياسي. وهناك من يرتأى ضرورة تفعيل دور الطبقة الوسطى وحشد قدراتها من أجل التصدي للفساد[3].

وبصفة عامة هناك العديد من الإجراءات والخطوات والسياسات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد الإداري، وهناك مما يأتي؛ وضع عقوبة قاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة لكي يكون هناك رادع أمام باقي المفسدين. وتخفيض عدد القوانين واللوائح وتبسيط الإجراءات في الوحدات الإدارية كافة. واللجوء إلى الشفافية في كل الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور لكيلا يكون هناك مجال للرشوة. وإعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في كشف وفضح قضايا الفساد. وتعيين مستويات الأجور والمداخيل ولاسيما للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين. وتفعيل قواعد الديمقراطية والبعد عن أسلوب الحكم المطلق. وأخيرا، تطوير نظم اختيار وتعيين الموظفين وترقيتهم والتوصيف الدقيق والعلمي للوظائف. التركيز على الجانب الأخلاقي وتفعيل القيم الدينية والروحية المرتبطة باستقامة الأفراد والاتجاه نحو إعداد ميثاق أخلاقي لكل مهنة[4].

---

[1] مراد، علي عباس. 2016. مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق، 2003-2015. بغداد: دار ومكتبة قناديل. ، ص 1.

[2] فاضل، رائد سلمان.2016. التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٥٥) المجلد (13)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ص 298.

[3] محمود، هدى شاكر. 2012. نور أجهزة الدولة في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة دراسات محاسبية لوقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية.

[4] اسماعيل، محمد صادق وعبد العال الديربي 2014. جرائم الفساد بين اليات المكافحة الوطنية والدولية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية.

بالإضافة إلى ذلك، دور التربوي مهم أيضا للقضاء على قضية الفساد الإداري والمالي في المجتمع. أي دور المؤسسات الدينية والجامع والحسينية في محاربة الفساد[1]. أن للمؤسسات الدينية بكافة أفرعها دور مهم جدا في محاربة الفساد والتصدي له بكل أنواعه من خلال بيان رأي الدين الإسلامي في الفساد وذلك من خلال الأتيات القرآنية التي تحذر من ذلك وأيضا الأحاديث النبوية الشريفة والتي تدل على إن الفساد ظاهرة خطير جدا تهدد بهدم المجتمع وتفكيكه وجعله مجتمع ضعيف جدا في حين إننا بأمس الحاجة إلى الوحدة من اجل بناء الوطن وخلق مجتمع مثقف وواعي يعيش بحب وسلام ويعمل على احترام الآخرين وظمأن حقوقهم. وهنا يبرز دور الحسينية والجامع من خلالها نتستطيع أن نبين للناس مدى ضرورة طرد آفة الفساد ومدى خطورتها على المجتمع حيث يجب على الخطباء توجيه الناس من خلال المنابر وبيان حرمة الفساد. كما قال د.حسين رحيم عزيز الهماشي في مقاله، تناول بعض النصوص والأحاديث التي تحرم الفساد وتوصي بالالتزام بالأخلاقيات، مثلا أخذ الموظف يجب إن يودي وجباته الوظيفية بكل أمانة وإخلاص وان يدرك إن الوظيفة هي أمانة كبرى ومسؤولية عظمى في رقبته. كما قال تعالى ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾[2]

وأخيرا، أنه آلية لمكافحة أية ظاهرة يستلزم معرفة جذور و عوامل هذه الظاهرة والآثار التي تتركها على نظم الحياة. وعن طريق الاستعراض السابق وجدنا إن ظاهرة الفساد جريمة تتعلق بقيم الحياة ونظمها كلها وان تأثيراتها متشبعة. لهذا يجد أن مكافحتها والحد منها يستوجب جهود متكاملة ومتعاونة سواء أفرادا أم مؤسسات أم كدولة أم منظمات محلية وإقليمية وعالمية كما إنها بحاجة إلى مجموعة من التشريعات والضوابط ونظم الرقابة الفاعلة[3]. ويتصل بمفهوم الفساد مجموعة من المفاهيم الأخرى التي تشكل عناصر أساسية في استراتيجية مكافحته كالمحاسبة والمساءلة والشفافية والنزاهة.

---

[1] عزيز الهماشي، حسين رحيم .الدور التربوي في التصدي لمظاهر الفساد الإداري. جامعة واسط/كلية التربية الأساسية، ص 359-358

[2] القرآن الكريم، سورة النحل آية ٩١.

[3] عبد الرحمن، آراز صباح. 2014. الرقابة المالية على العقود الحكومية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .رسالة تقدم بها الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية.

خاتمة

إن الفساد هو شكل من أشكال العلاقة الاجتماعية، فهو فعل أو مجموعة أفعال تحدث في ثقافة بعينها تحت ظروف معينة، وتضم في ثناياها علاقة من نوع غريب لممارسة السلطة في مجتمع معين، وأحيانا في أكثر من مجتمع في وقت واحد. فهو ينتشر في مختلف المؤسسات الاجتماعية، من النظام السياسي إلى الجهاز الإداري إلى القطاع الخاص. ولهذا فإن انتشار الفساد سيجرد الدولة من موردين رئيسيين هما، الكفاءات المهنية المؤهلة التي ستضطر بداية إلى العزوف عن الخدمة العامة. وعليه فان انتشار الفساد في المجتمع أمر مقيت ومؤذي، بل هو كارثة التنمية في المجتمع، وبالذات في جانبها الإداري والاقتصادي.

ويمكن للفساد أن يضر بشخص وبلد ويمكن ملاحظة ذلك من آثار الفساد الذي يحدث اليوم. لذلك، يجب على العديد من الأطراف كأفراد أو مؤسسات أو منظمات محلية واقليمية وعالمية أن تلعب دورًا مهمًا في القضاء على الفساد في بلدنا. كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1] ولهذا يمكن القضاء على الفساد فقط عندما يشعر كل فرد من السياسيين ومن الجمهور انه لم يعد بإمكانه احتمال أثار الفساد مع بذل الجهود المشتركة لمقاومته. كما هو الحال في ماليزيا، فإن دور هيئة مكافحة الفساد الماليزية مهم جدًا في القضاء على الفساد الإداري وكذلك الفساد المالي.

المراجع

القرآن الكريم

عباس، محمد علي. 2016. ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية.

هند، محمود حميد. الفساد :تعريفه وخصائصه، أسبابه، مظاهره، طرق مكافحته. مجلة العلوم السياسية.

[1] القرآن الكريم، سورة اليقرة آية ١٨٨.

فاضل، رائد سلمان.2016 .التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (55) المجلد (13)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية.

حمود، هدى شاكر. 2012. نور أجهزة الدولة في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة دراسات محاسبية لوقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية.

مراد، علي عباس. 2016. مشكلات إعادة بناء الدولة في البلدان العربية حالة العراق، 2003-2015. بغداد: دار ومكتبة قناديل.

محمود، هدى شاكر. 2012. نور أجهزة الدولة في الحد من الفساد الإداري والمالي، مجلة دراسات محاسبية لوقائع المؤتمر العلمي الأول لديوان الرقابة المالية.

اسماعيل، محمد صادق وعبد العال الديربي 2014. جرائم الفساد بين اليات المكافحة الوطنية والدولية. الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية.

عزيز الهماشي، حسين رحيم .الدور التربوي في التصدي لمظاهر الفساد الإداري. جامعة واسط/كلية التربية الأساسية.

عبد الرحمن، آراز صباح. 2014. الرقابة المالية على العقود الحكومية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي .رسالة تقدم بها الى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، لنيل شهادة المحاسبة القانونية.